

**التقرير الشهري حول
الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة
((خلال آذار - 2016م))**

إعداد
فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية
مركز أبحاث الأراضي – جمعية الدراسات العربية



((العدد الثالث من السنة العاشرة))

فيما يلي جدول يوضح عدد الانتهاكات الإسرائيلية ونوعها حسب المواقع في القدس المحتلة خلال شهر آذار 2016م:

العدد	موقع الانتهاك	نوع الانتهاك
36		هدم مساكن ومنشآت
1	واد ياصول - سلوان	- هدم مسكن قيد الإنشاء
6	حزما	- هدم منشآت تجارية " مكتب كوتنر"، متجر، مغسلة للسيارات، غرفة استراحة للعمال، محل تجاري لكماليات السيارات، محطة وقود.
7	الضاحية - بيت حنينا	- هدم 4 مخازن تجارية ووحدي مرحاض خارجيتين، وهدم أساسات بناية
2	رأس العامود	- هدم ذاتي إجباري لشقتين سكنيتين قيد الإنشاء
1	حي الصلعة - جبل المكبر	- هدم أساسات بناية سكنية
1		- هدم ذاتي إجباري لمحل تجاري
1	عين اللوزة - سلوان	- هدم ذاتي إجباري لمسكن شاب ينوي الزواج والسكن فيه
1	حي الاشقرية - بيت حنينا	- هدم مسكن متنقل
2	خلة العين - الطور	- هدم مسكن وحظيرة لتربية الاغنام
1		- هدم مخزن لمعدات كراج ميكانيكي سيارات
2		- هدم مزرعة وحظيرة لتربية الأغنام
6		- هدم بناية سكنية قيد الإنشاء تتكون من 3 طوابق كل طابق يحوي شقتين
5	الصوانة - الطور	- هدم قن للحام وسور، بركس للخليل، ملعب اطفال ، مخزن
3		مصادرة ممتلكات
3	تجمع بدوي الحثورة	- مصادرة بركسات زراعية
9		تهديد بالهدم الإداري
3	عين اللوزة - سلوان	- محل تجاري ومسكنين
1	البستان - سلوان	- مسكن
3	العيسوية	- بناية مكونة من 4 طوابق تم تهديد الطابقين الأخيرين - بناية مكونة من 3 شقق سكنية
2	الثوري - سلوان	- مسكنين
6		حفريات أسفل المساكن
6	واد حلوة - سلوان	- تشققات في مساكن بسبب الحفريات
1453		مخططات وتوسعات استيطانية - وحدات استعمارية
25 دونم	جبع ومخماس	- توسيع المنطقة الصناعية الاستعمارية " بنيامين"
1435 وحدة سكنية	بيت اكسا وبيت حنينا	- مخطط لتحويل تلة مقابلة لمستعمرة " راموت" إلى منتزه ويشمل اقامة 1435 وحدة استعمارية سكنية
18 وحدة استعمارية	جبل المكبر	- المصادقة على اقامة بؤرة استعمارية جديدة
1		اعتداءات مستعمرين
1	حديقة الجرس - القدس الغربية	- أفراد
19		الاعتداءات على الأماكن الدينية
19	المسجد الأقصى المبارك	- حالات اقتحامات ومنع المصلين من الصلاة

الاعتداء على الحق بالسكن – هدم مساكن

جرافات بلدية الاحتلال بالقدس تهدم مسكناً قيد الإنشاء في واد ياصول ببلدة سلوان

في صباح يوم الثلاثاء الموافق الأول من آذار 2016م، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي حي واد ياصول في بلدة سلوان فجراً وأغلق الطرقات المؤدية له وانتشرت في الحي، فيما قامت "وحدة الكلاب البوليسية" برفقة جنود الاحتلال باقتحام مسكن المرحوم يوسف عبد سميرين وهو قيد الإنشاء، ثم باشرت جرافة الاحتلال بعملية هدم المسكن وتدميره.

هذا وكانت عائلة المرحوم سميرين المكونة من 8 أفراد (زوجته و 7 أولاد أكبرهم 20 عاماً وأصغرهم 3 أعوام)، تنتظر الانتهاء من العمل بالمسكن لتعيش في سكن آمن .

المسكن هو قيد الإنشاء، وتبلغ مساحته حوالي 100 متر مربع، بدأ سميرين بنائه قبل وفاته في شهر أيلول عام 2015، والمنزل جاهز للسكن، كما هدموا السور المحيطة به.

جرافات بلدية الاحتلال بالقدس تهدم بناية سكنية قيد الإنشاء في بلدة الطور في مدينة القدس المحتلة

عند الساعة الخامسة فجراً من يوم الأربعاء الموافق 2 آذار 2016م، اقتحمت آليات تابعة لشرطة الاحتلال حي خلة العين (الحاموش) الواقعة في بلدة الطور، ترافقهم ثلاثة جرافات تابعة لبلدية الاحتلال، وموظفون عن البلدية، وتوجهوا نحو عمارة سكنية من ثلاثة طوابق و 6 شقق قيد الإنشاء، حيث شرعت قوات الاحتلال بإغلاق الشارع ومنعت حركة المواطنين والسيارات في المكان، وبعدها شرعت بهدم وتدمير المبنى.

وتعود البناية للمواطن "غازي حماد أحمد جرادات"، والذي كان ينوي أن يسكن في البناية بعد أن ينتهي من بناءها لينتقل هو وأبناءه وعائلاتهم، حيث يبلغ عددهم 35 فرداً غالبيتهم من الأطفال.

وأفاد المواطن "غازي حماد أحمد جرادات" لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

قمت ببناء العمارة السكنية في شهر تشرين ثاني 2015 من العام الماضي، وهي بناية مكونة من ثلاثة طوابق في كل طابق شقتين سكنيتين، وتبلغ مساحة كل طابق 240 مترمربع – أي بمساحة إجمالية 720م²- وكان الهدف من إنشاء البناية هو أن أنتقل أنا وعائلي وأبنائي وعائلاتهم للسكن فيها وذلك بسبب زيادة عدد افراد العائلة وحاجتنا لسكن ملائم. وأثناء عملية البناء، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتعليق قرار "وقف بناء" وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، فأنا كنت قد بدأت ببناء العمارة دون أن أتوجه للبلدية للحصول على ترخيص، وذلك يعود لسبب واضح وهو رفض بلدية الاحتلال إعطاء الفلسطينيين رخص بناء لمنازلهم في القدس، خاصة في المناطق التي تعتبرها بلدية الاحتلال غير منظمة بحسب مخططاتها.

يضيف جرادات:

التزمت بقرار البلدية وقمت بتعيين المحامي " عيسى أبو الهوى" من أجل متابعة القضية في محكمة بلدية الاحتلال، لكن عند الساعة 05:30 فجر اليوم الأربعاء، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال، وقامت بإغلاق الحي، ثم شرعت 3 جرافات تابعة للاحتلال بهدم المبنى، حيث استمرت عملية الهدم حتى الساعة 08:30 صباحاً.

تعتبر إسرائيل أن بناء الفلسطينيين لمساكنهم بدون الحصول على تراخيص من بلديتها هو بناء غير شرعي وغير قانوني، بالمقابل، تُصنف القدس بحسب قرارات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها مدينة تحت الاحتلال (محتلة)، وأن قيام إسرائيل بهدم مساكن الفلسطينيين هي بحد ذاتها أعمال "غير شرعية وغير قانونية" بالأساس، وما هي إلا سياسة ممنهجة تهدف إلى إلغاء الوجود العربي الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة من أجل تهويد المدينة وزيادة عدد اليهود فيها.

بنية عائلة جرادات المهدومة



جرافات الاحتلال تهدم محطة وقود ومنشآت في بلدة حزما شمال مدينة القدس المحتلة بمحجة البناء بدون ترخيص

في يوم الخميس الثالث من آذار 2016م هدمت جرافات الاحتلال في ساعات منتصف الليل، منشآت تجارية في بلدة حزما شمال مدينة القدس المحتلة وذلك بمحجة البناء بدون ترخيص، حيث تم هدم محطة وقود ومغسلة سيارات ومحل تجاري لبيع لوازم السيارات، إضافة إلى مصادرة معدات، وتعود ملكية المنشآت إلى المواطن هيثم محمود حسين الحلو، وهو من سكان بلدة حزما.

وأفاد المواطن هيثم الحلو لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

أنا المواطن هيثم محمود حسين الحلو من سكان بلدة حزما، متزوج وأسكن في مسكني مع عائلتي المكونة من 7 أفراد، ويسكن معي ولدي الأكبر محمود، وزوجته وطفلته البالغة 8 شهور. في عام 2011 قمت بإنشاء محطة الوقود من أجل أن نعتاش منها، وقمت ببنائها على قطعة أرض تعود ملكيتها لي ولأعمامي، وتبلغ مساحتها 1 دونم. ومن أجل أن أفتتح محطة الوقود، كنت قد حصلت على ترخيص من هيئة البترول الفلسطينية كترخيص للعمل.

وكت أنا وأبنائي نعمل فيها بالإضافة إلى 4 عمال آخرين، وكانت تكلفة إنشاء المحطة 75,000 شيقل ثمناً لصهاريج البنزين والسولار، إضافة إلى 40,000 شيقل تجهيزات الأرض لتتلائم مع مواصفات محطة الوقود، وإضافة إلى المحطة، كان بداخلها منشآت أخرى، مثل:

1. مكتب (كوتننر) بمساحة 20 مترمربع.
2. غرفة كانت تستخدم متجراً بمساحة 180 مترمربع، مبنية من الإسمنت ومسقوفة بالزنيكو.
3. مغسلة للسيارات بمساحة 400 مترمربع بكامل معداتها.
4. غرفة إستراحة وجلس للعمال بمساحة 15 مترمربع.
5. محل تجاري لبيع كماليات السيارات بمساحة 40 مترمربع.

يضيف قائلاً:

أثناء بناء المحطة، حضر موظفون من الإدارة المدنية وقاموا بتسليم العمال إخطار خطي يقضي بوقف البناء بمحجة البناء بدون ترخيص، على الرغم من أنني كنت قد حصلت على ترخيص وموافقة من السلطة الفلسطينية، وعلى أثر ذلك قمت بتوكيل المحامي رشدي غيث والذي استطاع أن يقوم بتأجيل الهدم منذ ذلك الوقت، بحيث يتم تأجيل الهدم لعدة شهور تنتهي ويتم إعادة تحديد منع الهدم، وفي كل مرة يتم تأجيل الهدم فيها كنت أقوم بدفع مبلغ 3 آلاف شيقل للمحامي، ومنذ ذلك الوقت ولغاية هدم المحطة، وصل المبلغ الذي كنت أدفعه للمحامي من أجل تأجيل الهدم حوالي 80 ألف شيقل.

يضيف:

كما قمت بتوكيل مهندس من أجل أن يقوم بعمل مخطط تفصيلي للمحطة من أجل الحصول على ترخيص إسرائيلي للمحطة والمنشآت، وفي كل مرة كان يتم تقديم المخطط فيها للإدارة المدنية كان يتم رفضه بججج مختلفة، فقامت بالتوجه إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر في القضية، فقامت المحكمة بتأجيل قرار الهدم لغاية شهر شباط 2016. وقبل أسبوعين، كان الموعد الأخير لقرار تأجيل الهدم، وهذا يعني أن المهلة قد إنتهت دون أن أعلم بذلك، فلم يتم تجديد قرار تأجيل الهدم وانتهت فترة تقديم الطلب في المحكمة.

وعند الساعة الثانية عشر بعد منتصف الليل، داهمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال المنطقة وأغلقتها من كافة الاتجاهات، ومنعوا أحداً من الوصول أو الخروج من المنطقة، وكانوا يستفزون من كان متواجد مشهرين سلاحهم في وجوه الناس بطريقة استفزازية متعمدة. وكانت ترافقهم جرافتين شرعتا بهدم المحطة والمنشآت، وكان معها شاحنة عليها "ونش" قامت بمصادرة معدات محطة الوقود ومعدات المغسلة، إضافة إلى مصادرة بضاعة عبارة عن زيوت سيارات، ونحو 40 تنكة زيت زيتون كان شخص من القدس يضعها "أمانة" عندي، وما سلم من المصادرة كان صهرج السولار الذي حاول الجنود رفعه على الشاحنة ولكنهم فشلوا نظراً لضخامته وثقل وزنه.

جرافات الاحتلال تهدم منشآت تجارية وأساسات بناية في بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة

في يوم الثلاثاء الموافق 15 آذار 2016م، هدمت جرافات الاحتلال في بلدة بيت حنينا (الضاحية) شمال مدينة القدس المحتلة أربعة مخازن تجارية، وأساسات بناية سكنية، إضافة إلى تجريف قطعة أرض، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص من جانب، ومن جانب آخر أنها تبعد أمتار قليلة عن معسكر لجيش الاحتلال، إضافة إلى أنها قريبة من جدار الفصل والتوسع الذي يفصل بيت حنينا (الضاحية) عن بلدة الرام.

وتعود الأملاك التي تم هدمها إلى المواطن "حبيب عمر يوسف حروب" وهو تاجر مقدسي يسكن في البلدة القديمة في القدس المحتلة.

وأفاد المواطن حروب لباحث مركز أبحاث الأراضي :

في عام 2010م قمت ببناء مخازن على قطعة أرض أمتلكها في بيت حنينا في منطقة (الضاحية)، وقمت بحفر أساسات لبناء بناية سكنية بهدف السكن، وبعد بناء المخازن، تسلمت إخطار بالهدم بحجة البناء بدون ترخيص، وعلى أثر ذلك قمت بتوكيل المحامي سامي ارشيد لمتابعة القضية، وكانت حجة قرار الهدم أيضاً بسبب قرب البناء من معسكر لجيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يبعد حوالي 100 متر عن قطعة الأرض.

وفي صباح يوم الثلاثاء وعند الساعة 09:00 صباحاً ، تلقت اتصالاً هاتفياً من شقيقي، أخبرني أن قوات كبيرة من جيش وشرطة الاحتلال ترافقهم جرافة يقومون بعملية هدم واسعة للمنشآت، وقد طال الهدم أربعة مخازن بمساحة 400 مترمربع (كل مخزن 100 متر مربع) ويستأجرها "التاجر شادي مطور" ويستخدمها مخازن للملابس، إضافة إلى ساحة بمثابة متنفس وملعب للأطفال بمساحة 600 مترمربع محاطة بسور من ثلاثة جهات -أيضاً تم هدمه-، مزروعة بأشجار الزيتون والحمضيات عددها 40 شجرة، إضافة إلى وحدتي مرحاض خارجيتين، كما تم هدم أساسات بناية بمساحة 450 مترمربع حيث كنت أنوي بناءها بغرض السكن، لكن جرافات الاحتلال قامت بهدم المخازن وتجريف قطعة الأرض والأشجار وهدم أساسات البناية (بدون ساق إنذار) على الرغم من أن القضية كان يتم متابعتها قضائياً ، وتبلغ قيمة الخسائر 650 ألف شيقل.

منشآت عائلته الحروب التي دمرها الاحتلال - بيت حنينا





تحت تهديد بلدية الاحتلال

عائلة أبو قلبن تهدم شقتين سكنيتين قيد الإنشاء هدمًا ذاتيًا بعد تسلمها قرارًا بهدمها



في يوم السبت
الموافق 19 آذار
2016م أقدم
الشقيقان عاصم
وإيهاب سليمان عطا
أبو قلبن على هدم
شقتين سكنيتين قيد
الإنشاء تم إنشاءهما
في رأس العامود
مفرق أبو ديس حي
"الأعرج"، وذلك بعد

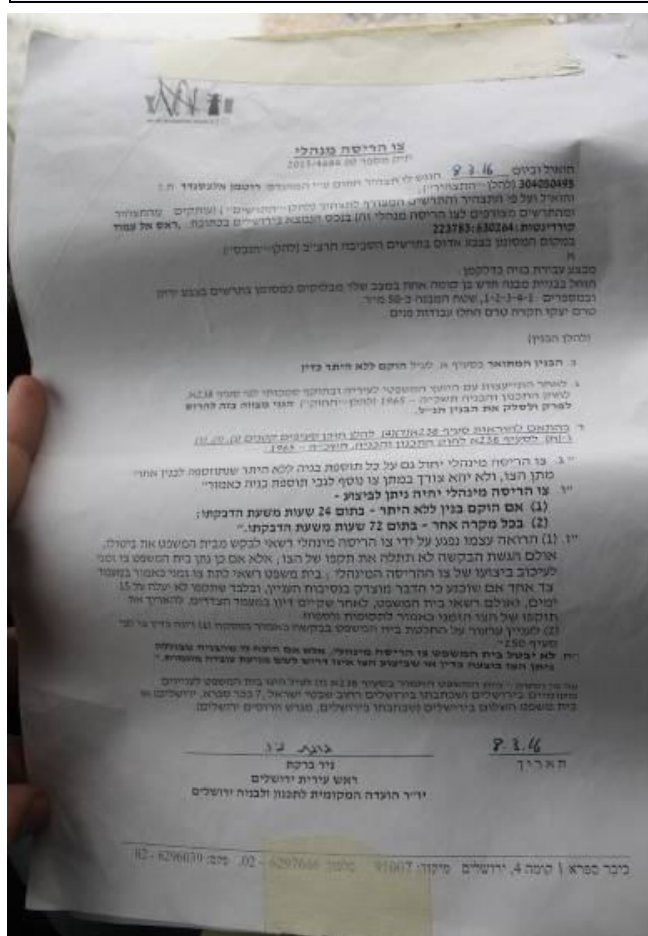
أن قامت بلدية الاحتلال بتسليمها قرارًا يقضي بهدم الشقتين بحجة البناء بدون ترخيص، حيث كان من المفروض أن ينتقل الشقيقان للسكن فيهما بعد الانتهاء من بناءهما. عاصم سليمان أبو قلبن، وهو عامل ويستعد للزواج الذي كان مخطط أن يكون في شهر آب القادم، بعد الانتهاء من بناء المسكن الذي اضطر إلى هدمه، وشقيقه إيهاب سليمان أبو قلبن، يعمل عاملًا ومتزوج وله ثلاثة أطفال، حيث كان ينوي الانتقال من مسكن عائلته والسكن في المسكن بعد الانتهاء منه.

وأفاد المواطن عاصم أبو قلبن لباحث مركز أبحاث الأراضي :

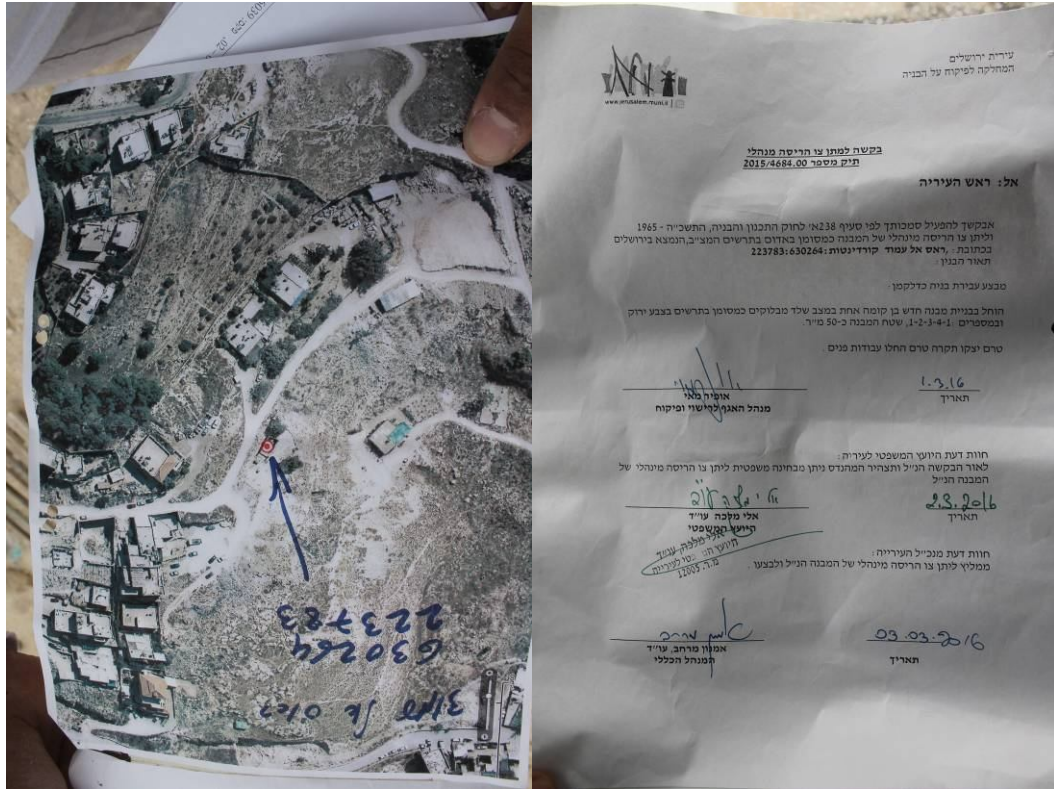
قررنا أنا وشقيقي أن قوم ببناء شقتين سكنيتين قرب مسكن العائلة في رأس العامود حي الأعرج، وبدأنا بأعمال البناء في نهاية العام الماضي 2015م، وقمنا بالبناء على مساحة 50 متر مربع، وأن يكون البناء من طابقين من الطوب، بحيث تكون مساحة كل شقة سكنية 50 متر مربع، تتكون من غرفة نوم وحمام ومطبخ وصالة، وأثناء عملية بناء الطابق الأول، حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بتسليمنا قرارًا بوقف البناء وقرار هدم إداري بحجة البناء بدون ترخيص، وفي تاريخ 8 آذار 2016م حضر موظفو بلدية الاحتلال مرة أخرى وقاموا بتسليمنا قرارًا من محكمة بلدية الاحتلال يقضي بهدم البناء، ومرفق بخارطة جوية تظهر البناء وحوله إشارة، ومرفق بطلب كان قد تقدم به كل من مدير قسم الترخيص في بلدية الاحتلال، والمستشار القضائي للبلدية، والمدير العام، وقد تم رفع الطلب بتواقيع الثلاثة إلى رئيس بلدية الاحتلال "نير بركات".

يضيف :

وخوفاً من أن تقوم جرافات بلدية الاحتلال بهدم البناء، وما يترتب على ذلك من تحملنا لتكاليف الهدم والجرافات وموظفو بلدية الاحتلال والتي قد تصل إلى أكثر من 50 ألف شيقل، فقد قررنا هدم البناء بأنفسنا، وفي يوم السبت الموافق 19 آذار 2016م، قمنا بهدم البناء بأيدينا. وفي صباح اليوم التالي، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وموظفون عن بلدية الاحتلال ترافقهم جرافة جنزير، وعندما شاهدوا أن البناء قد تم هدمه، قاموا بتصويره ثم انسحبوا من المكان، بعدها قمت باستئجار جرافة لتقوم بهدم ما تبقى من البناء كي لا تعود بلدية الاحتلال مرة أخرى وتقوم بتفريغنا.



ويستهدف الاحتلال سياساته المختلفة مدينة القدس بكافة الوسائل التي من شأنها تضيق الخناق على المواطنين فيها من أجل إفراغ المدينة من سكانها وتنفيذ مخططاتها الاستيطانية الرامية للسيطرة عليها، متذرعة بحجج واهية. فسياسة هدم مساكن المواطنين وتهديدهم بالهدم الجماعي ومنعهم من البناء والحصول على تراخيص بناء، ما هي إلا وسيلة من عدة وسائل تنتهجها حكومة الاحتلال ضد المدينة المحتلة بكافة أحيائها وأزقتها لاستكمال مشاريعها الاستيطانية التوسعية.



سلطات الاحتلال تهدم أساسات بناية سكنية في جبل المكبر بحجة البناء بدون ترخيص

في 20 آذار 2016م هدمت جرافات الاحتلال أساسات بناية سكنية في حي الصلعة (دير السنة) في بلدة جبل المكبر جنوب مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، وتبلغ مساحة الأساسات التي تم هدمها 180 مترمربع، والتي كان من المخطط أن تقوم عليها بناية سكنية من أجل السكن.

وتعود الأساسات إلى المواطن " رياض جميل محمد جعايص " وهو والد الأسيرة الجريحة "إسراء جعايص" والتي تتهمها سلطات الاحتلال بمحاولة تنفيذ عملية في 11 تشرين أول 2015م، موجهة إليها تهمة الشروع بالقتل بحسب لائحة الاتهام المقدمة ضدها، على الرغم من أن الأدلة التي قدمتها سلطات الاحتلال ليست بالكافية ولا تدين إسراء.

وأفاد المواطن رياض جميل جعاييص لباحث مركز أبحاث الأراضي، حول هدم أساسات البناية :

تم البدء بحفر الأساسات في نهاية العام الماضي (2015)، والهدف من ذلك هو بناء بناية سكنية من عدة شقق بهدف السكن، وهي تقع على قطعة أرض نملكها وتقع قرب مسكننا الحالي الذي نسكنه، وكنت قد حاولت استصدار رخصة بناء ولكن دون جدوى، فقطعة الأرض بحسب تصنيف بلدية الاحتلال هي أرض خضراء (أي غير مسموح البناء فيها) وهنالك مشروع مقدم من أجل تحويل الأرض من خضراء إلى صفراء من أجل أن يسمحوا لنا بتنظيم القطعة، لكن هذا يحتاج إلى موافقة ومساهمة جميع المواطنين في المنطقة.

يضيف :

في شهر كانون ثاني 2016 تسلمنا إخطاراً من بلدية الاحتلال بهدم الأساسات ووقف البناء بحجة البناء بدون ترخيص، وكان موظف البلدية قد قام بوضع القرار أسفل حجر أمام المنزل، ثم أصبح قرار الهدم من وزارة الداخلية خاصة بعد حادثة اعتقال ابنتي إسراء، وقرار من مخبرات الاحتلال.



تحت تهديد بلدية الاحتلال عائلة العباسي في سلوان تهدم مسكنها بنفسها

في يوم الاثنين الموافق 21 آذار 2016م قامت عائلة العباسي بهدم مسكنها لها قيد الإنشاء كانت تقوم ببنائه بهدف السكن فيه، وذلك بعد تهديد بلدية الاحتلال للعائلة بقرار يقضي بهدم المسكن بحجة البناء بدون ترخيص.

ويعود المسكن للمواطن خليل عبد الرحيم مصطفى العباسي، وهو عامل ورب عائلة تقيم في حي عين اللوزة الواقع في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى. حيث قام ببناء مسكن بمساحة 50 مترمربع من "البناليت" مكون من غرفة نوم ومطبخ وحمام وصالة صغيرة، وذلك من أجل أن ينتقل ابنه محمد خليل العباسي للسكن فيه بهدف الزواج والاستقرار.

وأفاد عبد الرحيم العباسي نجل صاحب المسكن لباحث مركز أبحاث الأراضي:

في شهر كانون ثاني 2016، قرر والدي أن يقوم ببناء مسكن بمساحة 50 مترمربع لشقيقي محمد العباسي بهدف أن ينتقل ليعيش فيه بعد زواجه، وقمنا بالبداية ببناء المسكن من البناليت على سطح منزلنا وعلى مساحة 50 مترمربع، وأثناء عملية البناء، حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء، وفي 19 شباط 2016م حضر موظفو البلدية مرة أخرى وقاموا بتسليمنا قراراً هدم إداري بحجة البناء بدون ترخيص، وفي 8 آذار حضر موظفو بلدية الاحتلال مرة أخرى وقاموا بتسليمنا قرار هدم إداري آخر. وفي 21 آذار تسلمنا قرار من محكمة الاحتلال يقضي بهدم المسكن خلال مهلة أقصاها 24 ساعة.

يضيف :

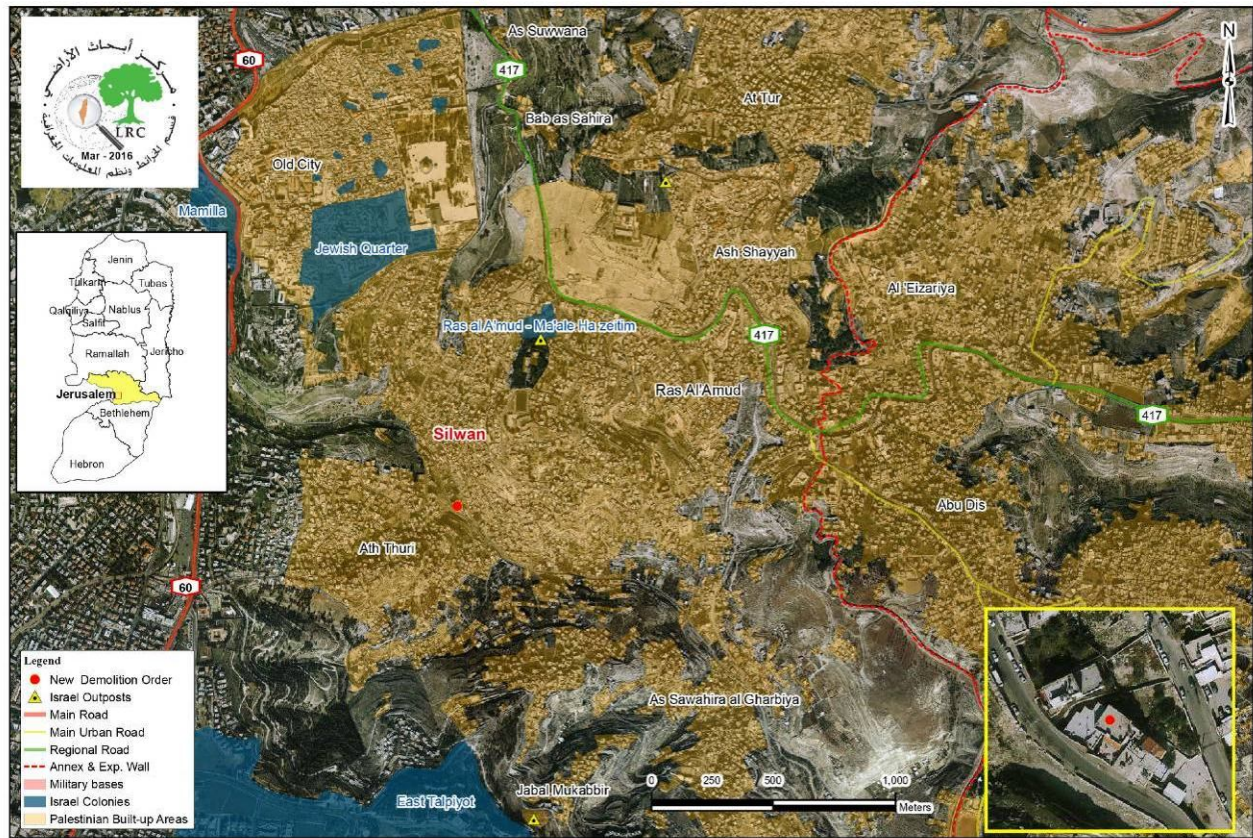
وفي ذات اليوم الذي تسلمنا فيه الإخطار الأخير، قررنا أن نقوم نحن بهدم المسكن قبل انتهاء فترة الـ 24 ساعة، وذلك لأنه في حال قامت بلدية الاحتلال بهدم المسكن فسوف تتكلف من قبل بلدية الاحتلال بدفع تكاليف الهدم وأجرة الجرافات وأفراد شرطة الاحتلال والتي قد تصل إلى 50 ألف شيقل، وعند الساعة الخامسة مساءً، قمنا بتفكيك ألواح البناليت وتفكيك المسكن. وفي اليوم التالي الموافق 22 آذار 2016 وعند الساعة الثانية فجراً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقهم جرافة و"كباش" لكي يقوم بتحميل المسكن من على السطح، وقام أفراد الشرطة باقتحام المسكن والتوجه إلى السطح، لكنهم وجدوا أن المسكن قد تم تفكيكه وإزالته، فقاموا بتصوير المكان وأن المسكن لم يعد موجود قبل أن ينسحبوا من المكان.

تصنف بلدة سلوان في سجلات بلدية الاحتلال بأنها أرض خضراء أي "أرض ليست للبناء" والحصول على ترخيص بناء فيها هو أشبه بالمستحيل، فإسرائيل تسعى لتهجير سكانها منها وترحيلهم

عنها من خلال المضايقات التي تمارسها بحقهم، وذلك من أجل تنفيذ مخططات التهويدي والذي يقضي بتحويل سلوان إلى ما يسمونها "عير دافيد" أي مدينة داوود على حسب تعبيرهم. وهذا لا يتم إلا بتهجير سكانها ومنعهم من البناء والسكن والتوسع فيها، من أجل دفعهم إلى خيار النزوح عنها



Map of new Orders in Silwan - Jerusalem



تحت تهديد من بلدية الاحتلال بتفريجه

مواطن يهدم محله التجاري الواقع في جبل المبكر جنوب مدينة القدس

في 22 آذار 2016م أقدم المواطن "خضر موسى داوود عبيدات" من حي الصلعة في جبل المبكر على هدم محله التجاري الواقع في نفس الحي وذلك بعد أن حاصرت جرافات بلدية الاحتلال تمهيداً لهدمه. المحل هو عبارة عن متجر لبيع وتصليح الهواتف الخليوية، وهو بمساحة 30 مترمربع ومبني من الطوب ومستقوف بلاسبست، ومقام منذ أكثر من عشرين عاماً. وما دفع بلدية الاحتلال إلى هدمه هو أن صاحب المحل قام بترميم الجدار الخارجي له، وعلى أثر ذلك تسلم إخطاراً بهدم المحل.

وأفاد المواطن خضر عبيدات لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي :

قبل عامين (2014)، قمت بترميم جدار المحل، وما قمت به هو فقط " قصارة" للجدار الخارجي، حيث بعدها قمت بتأجيريه للمواطن مصطفى السر "حيث كان يبيع الأجهزة الخليوية فيه. وبعد ذلك، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال، وقاموا بتصوير المحل وإبلاغي بقرار هدمه، ثم بعدها عادوا مرة أخرى وقاموا بتسليمي إخطار هدم آخر، وأخذوا قياسات المحل التجاري تمهيداً لهدمه، حينها قمت بتوكيل المحامي "حسين غنايم" من أجل متابعة القضية في محكمة الاحتلال ومن أجل إلغاء قرار الهدم، فهذا بناء مقام منذ أكثر من عشرين عام وليس بالجديد، وبعدها، أخبرني المحامي غنايم بأنه قام بإلغاء قرار الهدم وأن الأمور سارت على ما يرام ولا داعي للقلق، وعلى هذا اعتمدت.

يضيف :

وعند الساعة الخامسة فجراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق 22 آذار 2016 وأثناء عودتي من صلاة الفجر، كانت قوات كبيرة قد أغلقت الشارع ومنعت أحداً من الدخول أو الخروج منه، أخبرتهم بأنني أقيم في هذا الشارع وأريد العودة إلى مسكني، فأنا رجل مسن ولا أستطيع الإنتظار خارج المسكن في هذا البرد، فسمحوا لي بالدخول، وعندما وصلت إلى مسكني، شاهدت موظفون من بلدية الاحتلال وأفراد من الشرطة يقومون بفتح المحل من أجل إخلاء ما فيه تمهيداً لهدمه، حينها أخبرت موظف البلدية أنني صاحب المحل، وطلبت منه أن يسمح لي بأن أقوم بإخراج البضاعة من داخله، فأهملني فترة نصف ساعة، فقامت أنا وأبنائي بإخلاء المحل من الهواتف والبضاعة، وبعدها طلبت من موظف البلدية مرة أخرى أن أقوم أنا بهدم المحل، خوفاً من أن يقوم سائق الجرافة بهدم محل آخر ملاصق للمحل المستهدف بشكل متعمد، عدا عن الغرامة التي سوف أقوم بدفعها في حال إن قامت جرافات البلدية بهدم المحل. فوافق موظف البلدية وأهملني نصف ساعة، فقام ابني بالاتصال مع شخص يملك جرافة ليقوم بهدم المحل، وفعلاً قام بهدم المحل التجاري وسط انتظار شرطة الاحتلال وموظفو البلدية ولم تنسحب شرطة الاحتلال من المكان إلا بعد أن تأكدت أن المحل قد تم هدمه، وأخبرني موظف بلدية الاحتلال بأن أقوم بإزالة ركام الهدم من المكان وإلا فإنه سيقوم بتفريجه بمخالفة الهدم.



جرافات الاحتلال تهدم مسكناً متنقلاً في حي الأشقرية في بيت حنينا بحجة البناء بدون ترخيص

هدمت جرافات الاحتلال فجر يوم الثلاثاء 22 آذار 2016 مسكناً متنقلاً في حي الأشقرية الواقع في بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، المسكن عبارة عن كرفان مقام من الخشب والحديد والبناليت، وهو مرفوع على هيكل شاحنة، وتبلغ مساحته 100 مترمربع، ويعود المسكن للمواطن مجدي جمال حلمي إدريس، والذي كان يسكنه مع عائلته المكونة من 4 أفراد (2 أطفال أقل من 18 عام).

وأفاد المواطن جمال حلمي إدريس، والد مجدي لباحث مركز أبحاث الأراضي:

تم بناء المسكن عام 2014م، حيث تم نقله وإحضاره بتكلفة 100 ألف شيقل، وكان الهدف منه أن يسكن فيه ولدي مجدي وعائلته، حيث كانوا يقيمون عندي بالمسكن مع عائلتي، وتم نصب الكرفان المتنقل (المسكن) على قطعة أرض أملكها في حي الأشقرية بيت حنينا والتي تبلغ مساحتها 1 دونم.

وعاش إبن عائلته في مسكنهم المتنقل منذ ذلك الوقت إلى بداية فصل الشتاء في آخر عام 2015، حيث تسربت مياه الأمطار لداخل المسكن، والرياح القوية التي أثرت على المسكن، فقام ولدي مجدي وعائلته بالعودة للسكن عندي في مسكني لغاية أن ينتظر إنتهاء فصل الشتاء ليقوم بتصليح تسريب المياه بداخله.

يضيف:

وفي يوم الأحد الموافق 20 آذار 2016م، وجدت على الأرض حول الكرفان على الطين ورقة بيضاء، فتناولتها وفتحتها وإذا كانت عبارة عن قرار هدم من بلدية الاحتلال لمسكي المتنقل، وقد أمهلني الاحتلال 72 ساعة لهدم المسكن، عدت إلى كاميرات المراقبة المنصوبة حول المسكن وشاهدت أن موظف من بلدية الاحتلال عند الساعة 05:20 فجراً، قام بتعليق قرار هدم بطريقة " هشة " على الكرفان بهدف أن يطير القرار بفعل الرياح، فقامت بالاتصال مع المحامي سامي إرشيد من أجل تأجيل الهدم، لكن دون جدوى.

وفي صباح يوم الثلاثاء الموافق 22 آذار 2016م، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقهم جرافة جنزير، حيث شرعت بهدم الكرفان، وكان ذلك عند الساعة الثامنة صباحاً، بعد أن قامت بإغلاق المنطقة ومنعت أحداً من المرور للمكان.

والآن سيبقى ابني مجدي يعيش في مسكننا مع عائلتي، علماً أنه تبلغ مساحته 170 متر مربع ويعيش فيه 17 فرداً غالبيتهم من الأطفال.



Land Research Center



Land Research Center

ARAB STUDIES SOCIETY – Land Research Center (LRC) – Jerusalem

Halhul – Main Road, Tel: 02-2217239 , Fax: 02-2290918 , P.O.Box: 35, E-mail: LRC@palnet.com, URL: www.lrcj.org

(وهكذا قضينا على جذر آخر)...

**هذا ما قاله مسؤول بلدية الاحتلال بعد انتهاء الجرافات من هدم مسكن وحظيرة لتربية الأغنام
بمحجة البناء بدون ترخيص في حي الطور**

في 30 آذار 2016م هدمت جرافات الاحتلال مسكناً يعود لعائلة شبانة يقع في حي الطور منطقة "خلة العين"، وهي منطقة مستهدفة من قبل سلطة الطبيعة وتمنع أصحابها من البناء عليها، كما قامت بهدم حظيرة لتربية الأغنام أيضاً تعود للمواطن " رمضان محفوظ محمد شبانة"، وذلك بمحجة البناء بدون ترخيص.

وأفاد المواطن رمضان شبانة لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي :

أنا المواطن رمضان شبانة، أعمل سائق باص، وأسكن مع عائلتي في حي الطور، وأملك قطعة الأرض هذه والتي أقيم عليها مسكناً مساحته 30 مترمربع، مكون من غرفة نوم وصالة، بالإضافة إلى حمام خارجي، حيث يسكن فيها 4 من أبنائي الذكور، وأسكن أنا واثنان من بناتي في مسكن في الطور بمساحة 25 مترمربع، فلا يوجد مسكن واحد يسعنا جميعنا.

يضيف:

قمت ببناء المسكن قبل عام بعد أن تم هدمه خمسة مرات ... وهذه هي المرة السادسة التي تقوم بها بلدية الاحتلال بهدم مسكني، حيث قمت ببنائه أول مرة عام 2006 وتم هدمه في عام 2009، فأعدت بناءه في نفس العام، ثم تم هدمه في العام 2010، فأعدت بناءه في نفس العام، وتم هدمه في 2012، ثم أعدت بناءه في نفس العام وتم هدمه في 20 آذار 2015 من العام الماضي، وأعدت بناءه وتم هدمه اليوم واصراري هذا على عملية إعادة البناء من جديد نظراً لحاجتي الماسة لسكن يأوي أسرتي وحتى كإنسان في سكن آمن.

كما قمت ببناء بركس للأغنام بمساحة 100 مترمربع، ويحتوي على 10 أغنام، كنت أستفيد من بيع لحومها وحليبها.

في شهر شباط 2016، أثناء وجودي في المسكن مع أبنائي، حضر موظف من بلدية الاحتلال وآخر من سلطة الطبيعة، وقاموا بتصوير البناء، وسألته هل تنوي هدم مسكني ؟ فأجابني بالنفي وقال لي أنه فقط يريد تصوير المسكن والمكان، ولم يسلمني أي قرار أو ورقة تبين نية الاحتلال بالهدم.

وعند الساعة الثانية عشر ظهراً، من يوم الأربعاء 30 آذار 2016، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقها جرافة، وموظفون عن سلطة الطبيعة وبلدية الاحتلال، حيث قاموا بإغلاق المنطقة، وشرعت جرافة الاحتلال بهدم المسكن دون سابق إنذار، وقاموا بإبعادنا عن المكان ثم قاموا بتدمير المسكن، ثم توجهت الجرافة إلى بركس الأغنام وفي داخله الأغنام، حيث قامت بحمل (بالة من القش) يقدر وزنها بالطن، ورميه على البركس مما أدى إلى سقوطه على الأغنام ونفوق 7

رؤوس من الماشية، ثم أكلوا عملية الهدم على الأغنام وعلى مشهد كل من تواجد بالمكان ومن بينهم ما تسمى بسلطة الطبيعة والتي من المفروض أن تحافظ على الطبيعة !!!
وبعد الإنتهاء من هدم المسكن قال موظف البلدية بصوت عالي لأفراد الشرطة (وهكذا قضينا على جرد آخر) وهو يقصدني أنا كونه قام بهدم مسكني .. حينها تعالت أصوات أفراد شرطة الاحتلال وهم يضحكون !..



جرافات الاحتلال تهدم مخزناً في بلدة الطور بحجة البناء بدون ترخيص



في 30 آذار 2016م
هدمت جرافات بلدية
الاحتلال ترافقها
سلطة الطبيعة مخزناً
في منطقة خلة العين
الواقعة في حي الطور
بحجة البناء بدون
ترخيص، ويعود المخزن
للمواطن " نعيم سلامة
سليمان سبيتان "

وأفاد المواطن نعيم سبيتان لباحث مركز أبحاث الأراضي:

قبل ستة شهور قمت بنصب كوتتينر تبلغ مساحته (12 مترمربع) على قطعة أرض أملكها في منطقة خلة العين، حيث تبلغ مساحتها دونم و14 مترمربع، وكان الهدف من إنشائه هو أن استخدمه كمخزن لمعدات الكراج، حيث أنا أعمل ميكانيكي سيارات وعندي معدات كثيرة، بالإضافة إلى كميات كبيرة من زيوت السيارات، وكراسي وطاولات . وبعد أسبوع واحد من وضع الكوتتينر، وجدت إخطار بالهدم من بلدية الاحتلال ملصق عليه، لكنني لم أنزعه ولم أراجع أحداً بشأنه، وبعدها تلقيت ثلاثة إخطارات على مراحل مختلفة.

وفي يوم الأربعاء الموافق 30 آذار 2016، وعند الساعة 11:30 ظهراً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وموظفون عن سلطة الطبيعة ترافقهم جرافتين، حيث شرعوا بهدم المخزن وتدميره بمحتوياته والتي يقدر ما كان بداخله من بضاعة 26 ألف شيقل. وهذا ليس الهدم الأول، ففي عام 2014 هدمت جرافات الاحتلال كراج كامل لتصلح السيارات، وقامت بمصادرة عدد كبير من السيارات والمعدات بحجة البناء بدون ترخيص.

هذا وتندرع بلدية الاحتلال عند قيامها بعملية هدم أي منشأة أو مسكن بحجة عدم الترخيص، حيث يواصل الاحتلال الإسرائيلي وضع قيود على البناء الفلسطيني في القدس المحتلة لمنع من التوسع، حيث يضع إجراءات وصعوبات تجعل ترخيص البناء الفلسطيني في القدس المحتلة أشبه بالمستحيل، فهناك آلاف ملفات التقدم بطلبات الحصول على تراخيص لمساكن مهددة بالهدم في أدرج بلدية الاحتلال في القدس، لم توافق بلدية الاحتلال على ترخيصها، في الوقت الذي تصادق

على بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية في المستعمرات المقامة على أراضي الفلسطينيين في شرقي القدس المحتلة.

هذه السياسة الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة في هدم وتهديد البناء الفلسطيني، هدفها أن تقيد البناء وعدم انتشاره في مناطق فلسطينية فارغة لتبقى مسرحاً للمخططات الاستيطانية سواء بناء وحدات سكنية أو حدائق ومرافق عامة أو أي منشآت هدفها تكثيف الانتشار الاستيطاني الاستعماري وإفراغ المنطقة من المواطنين المقدسين لتصبح أغلبية يهودية في القدس.

هدم مزرعة وحظيرة لتربية الأغنام وتجريف 30 شجرة بحجة البناء بدون ترخيص

حي الطور / القدس المحتلة

هدمت جرافات الاحتلال في يوم الأربعاء الموافق 30 آذار 2016 بركس لتربية الأغنام يقع في خلة العين الكائن في حي الطور بحجة البناء بدون ترخيص، ويعود البركس إلى المواطن "محمد محمود عمر أبو الهوى" من سكان البلدة.

وأفاد المواطن محمد أبو الهوى لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

في عام 2010، قمت أنا ووالدي ببناء بركس لتربية الأغنام على قطعة أرض نملكها في خلة العين، حيث تبلغ مساحتها نصف دونم (500م²) وهي أرض مستهدفة لسلطة الطبيعة وبلدية الاحتلال، حيث كانت بلدية الاحتلال قد أعلنت أنها تنوي مصادرة الأرض أثناء شق شارع معاليه أدوميم الذي يبعد أمتار قليلة عنها، وكان ذلك عام 2000م، وفي قطعة الأرض 30 شجرة مثمرة (زيتون، خوخ، ليمون)، بالإضافة إلى البركس.

يضيف:

وفي يوم الأربعاء الموافق 30 آذار، وعند الساعة 13:00 ظهراً، حضرت قوات من شرطة الاحتلال وسلطة الطبيعة وموظفو بلدية القدس، ترافقهم جرافتين، حيث قاموا بإغلاق المنطقة ومنعوا أحداً من الوصول أو الخروج منها. بعدها شرعت الجرافة بهدم المزرعة وتدمير البركس بعد أن قامت بتسريح الأغنام من داخلها والتي يبلغ عددها 10 أغنام، ثم قامت جرافة الاحتلال بتجريف الأشجار وتحطيم ما حولها من معدات وأخشاب وتدمير الأرض بهدف منع محاولة تعميرها وتجهيزها من جديد.





جرافات الاحتلال تهدم قفص لتربية الحمام وتهدم سور استنادي ومخزن وتقتلع 5 أشجار في حي الصوانة في مدينة القدس المحتلة بحجة عدم الحصول على ترخيص

في 30 آذار 2016م هدمت جرافات الاحتلال في حي الصوانة الواقع في مدينة القدس المحتلة قفصاً لتربية الحمام يعود لعائلة جرادات، بالإضافة إلى سور يحيط بمسكن العائلة، كما اقتلعت جرافات الاحتلال 5 شجرات مثمرة حول المسكن. وأفاد صاحب الهدم، المواطن محمود محمد عبد الله جرادات، لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

نحن عائلة الجرادات، الأصل من ساعر قضاء الخليل، لكن نحن نقيم هنا منذ أربعينيات القرن الماضي حيث ولد أخي في هذا المسكن قبل سبعون عاماً، ومنذ ذلك الوقت ونحن نعيش هنا مع عائلتنا وأطفالنا، في عام 2000 قمت ببناء سور يحيط بالمساكن، يبلغ طوله 15 متر ويبلغ ارتفاعه متر واحد، وفي نفس الفترة قمت ببناء قفص لتربية الحمام مساحته 9 متر مربع، بالإضافة إلى مخزن لحفظ المعدات تبلغ مساحته 4 متر مربع، وهو مبني من الخشب والقرميد، وحوله عدد من الأشجار المثمرة.

يضيف:

قبل 6 شهور، وتحديدًا في شهر أيلول 2015، حضرت سيارة مدنية ترافقها سيارة شرطة، حيث كان بداخلها شخص يرتدي ملابس مدنية وطلب مني إبراز هويتي، وسألته من أنت لكي أعطيك بطاقة هويتي، فقال لي أنه المسؤول عن المنطقة من (كيسة مريم المجدية، وحتى الجامعة العبرية)، ثم قال لي أن لا أوجه له الأسئلة فقط أن أنفذ ما يقول، وقام بالتدقيق في بطاقة هويتي ثم انسحب دون أن يتلفظ بكلمة واحدة أو يسلمني شيء، ولم أعلم أن كان هذا الشخص من المخابرات أو من شرطة الاحتلال أو موظف من وزارة الداخلية أو تابع لبلدية الاحتلال. وفي يوم الأربعاء الموافق 30 آذار 2016 عند الساعة السابعة صباحاً، تجمع عدد من شرطة الاحتلال في ساحة الكلية الإبراهيمية والمطلة على مساكننا، وكانت الوحدة المكونة من حوالي 50 شرطي من القوات الخاصة ينظرون إلينا، ولم يتحدثوا معنا أو يطالبونا بشيء، لكن عند الساعة 12:00 ظهراً، حضرت جرافة، ثم تبعها أفراد الشرطة حتى وصلوا إلى الساحة، وهناك قاموا بإبعادنا بالقوة عن المنطقة وهم يطلقون علينا الشتائم، ثم دفعونا بالقوة وأبعدونا عن المكان، ثم قامت الجرافة، بهدم السور المحيط بالمساكن، فتوجه ولدي الأكبر وقام بفتح قفص الحمام لإخراج ما يستطيع إخراج من الحمام قبل أن تهدمه الجرافة، استطاع يخرج عدد قليل من الحمام قبل أن يمحصره أفراد الشرطة ويدفعونه بعيداً. أكملت الجرافة عملية هدم السور ثم توجهت إلى قفص الحمام وقامت بهدمه وبداخله الحمام مما أدى إلى نفوق 35 فرد من الحمام، ثم توجهت الجرافة إلى محيط المسكن وقامت بتجريف 5 أشجار زيتون، كما قامت بهدم المخزن على معدات كانت بداخله (3 مناشير قص للأشجار) قيمتها 30 ألف شيقل.



كهدمت جرافات الاحتلال بركساً للخليل للمواطن محمد سرحان مساحته 16مترًا مربعاً ، كما هدمت "قن للحمام" وجرفت أرض زراعية قامت عائلة سميرين بزراعتها بالأشجار والاشتال والحبوب المختلفة.

وهدمت جرافات الاحتلال ملعباً للأطفال للمواطن خالد الزير، كما قامت بتجريف الأرض، إضافة إلى هدم أسوار وهي عبارة عن سلاسل من الحجارة وغرفة مساحتها حوالي 12متراً مربعاً تستخدم للمواشي ومخزن للعائلة.

هدم المساكن والمنشآت الفلسطينية مخالف للقوانين والشرعة الدولية:

إن ما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من هدم لمساكن ومنشآت المواطنين في القدس المحتلة، يأتي ضمن انتهاكات القانون الدولي والإنساني، وانتهاك حق من حقوق المواطنين الفلسطينيين الذي كفله القانون الدولي والمعاهدات الدولية وهو الحق في سكن ملائم:

1_ المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على أن 'تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حرية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.' تعتبر مخالفات جسيمة للاتفاقية ..

2_ المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948 تحرم تدمير الممتلكات، حيث تنص هذه المادة على ما يلي: 'يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير.

3_ المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه: 'لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً' .

4_ حذرت الفقرة 'ز' من المادة 23 من اتفاقية لاهاي لعام 1907م من تدمير " ممتلكات العدو أو حجزها، إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضي حتماً هذا التدمير أو الحجز .

5_ المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المؤرخ في 10 كانون الأول 1948 تنص على أنه " لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً " .

مصادر وممتلكات

الاحتلال يصادر ثلاث بركسات زراعية لعائلة الصرايعه في تجمع الخثورة

[illegible]

صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي صباح
الخميس 2016/03/27م ثلاث بركات
زراعية من تجمع الحثورة - بجانب طريق
القدس أريحا - وتعود ملكيتها للمواطن حسن
سلامة بركات صرايعه "55"عاماً .

وكانت قوة من الإدارة المدنية الإسرائيلية تتبع لواء مستوطنة "معاليه أدوميم" مكونة من سيارتي دفع رباعي اقتحمت تجمع الحشوة وقامت بإغلاق المكان من أجل مصادرة البركسات ونقلها على متن السيارات.

وقال صرايعة في تمام الساعة العاشرة صباحاً
اقتحمت سيارات الإدارة المدينة التجمع
وبدأت بمصادرة البركسات ونقلها على حمالات
السيارات واستمرت عملية المصادرة إلى حوالي
الساعة الخامسة عصراً حينما غادرت قوات

الإدارة المدنية المنطقة، ويتابع صرايعة قائلاً: ضابط الإدارة المدنية لم يترك لنا فرصة لشرح الوضع الإنساني للتجمع البدوي وان بناء البركسات هو ضرورة للأهالي وليس رفاهية أو بناء غير شرعي كما يدعي الضابط في حين أن الاستيطان منتشر وليس عليه رقابة من أي جهة قانونية إسرائيلية. وسلم الضابط المسؤول المواطن حسن صرايعة وثيقة تثبت عملية مصادرة البركسات وكمية البضاعة المصادرة.

وعن أي تحرك قانوني بعد عملية المصادرة يؤكد صرايعة: بأن وزارة الزراعة الفلسطينية المسؤولة عن البركسات التي تمت مصادرتها تم تبليغها عن طريق موظفيها الذين يعملون مع أبناء التجمعات البدوية وإلى الآن فإننا ننتظر تعويضنا ببركسات زراعية مماثلة.

ونوه صرايعة إلى أن المحامي الإسرائيلي المسؤول عن الوقوف أمام انتهاكات الإدارة المدنية الإسرائيلية من هدم ومصادرة بركسات "شلومو ليكر" تم إبلاغه من أجل اتخاذ موقف قانوني لدى المحاكم الإسرائيلية. وأكد صرايعة بأنه لم يتلقى أي بلاغ من الإدارة المدنية الإسرائيلية بضرورة قيامه

بإزالة البركسات الثلاث من أماكن، وأن الإدارة المدنية تحاول بهذه الطريقة اقتلاعنا من أرضنا التي نسكن عليها منذ تهجيرنا من أرضنا عام 1948 من بئر السبع. وتتكون عائلة المواطن حسن سلامة من ثمانية أفراد بواقع ثلاث بنات وولدين بالإضافة إليه هو وزوجته.

ويعاني صرايعه من أوضاع مادية صعبة، حيث انه لا يعمل إلا نادراً، و مع تراجع مكانة الثروة الحيوانية اقتصادياً كدخل ثابت لدى التجمعات البدوية فإن أوضاع أبناء التجمعات البدوية أصبحت أكثر سوءاً.

وبهذا التأخير فإن الضرر يزداد والمعاناة تسوء خصوصاً أن البركسات الزراعية تخص الأغنام وهو ما يهدد الثروة الحيوانية .

تهديد بالهدم

أوامر هدم إدارية في منشأة تجارية وثلاث مساكن في بلدة سلوان:

في يوم الجمعة الموافق 2016/03/04 ك اقتحمت طواقم مشتركة من بلدية الاحتلال والقوات الإسرائيلية أحياء البستان وعين ايوب وعين اللوزة في بلدة سلوان، وقامت بتوزيع أوامر عسكرية "إخطارات هدم إدارية" على منشآت سكنية وتجارية، بحجة البناء دون ترخيص. هذا وسلمت قوات الاحتلال 4 مواطنين من أحياء (البستان وعين اللوزة) إخطارات هدم إدارية بحجة البناء بدون ترخيص.

واستهدفت الأوامر العسكرية محل تجاري في حي عين اللوزة، ومسكن في البستان، ومسكنين اثنين في عين اللوزة، وجميع المنشآت قائمة منذ عدة سنوات.

المواطن فرحات القيمري أوضح أن طواقم البلدية برفقة القوات الإسرائيلية اقتحمت مسكنه في حي البستان، وسلمته قرار الهدم الإداري بحجة البناء دون ترخيص، لافتاً انه يعيش في مسكنه منذ 10 سنوات، مع زوجته وأبنائه الأربعة.

أوامر هدم إدارية لـ 5 مساكن في العيسوية:

في يوم الأحد الموافق 2016/03/13 سلمت طواقم بلدية الاحتلال أوامر هدم إدارية لمقدسين من قرية العيسوية، بحجة البناء دون ترخيص.

أن طواقم البلدية برفقة القوات الإسرائيلية اقتحمت بناية المواطن فادي العيساوي، في منطقة "حمايل العرب" بقرية العيسوية وسلمت عائلته قرار هدم إداري لبنائته القائمة منذ عام 2001، بحجة البناء دون ترخيص.

أوضح الشاب فادي العيساوي أن بنائته قائمة منذ عام 2001، مؤلفة من 3 شقق سكنية، يعيش فيها 8 أفراد، وحصل على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة، لكن تم إضافة مساحة على الرخصة، وفرض عليه مخالفة بناء قيمتها 75 ألف شيكل، بحيث تم الانتهاء من دفعها عام 2006، ويعمل طوال الأعوام الماضية لاستصدار رخصة للبناء المضاف. وأضاف العيساوي أنه أتم واستوفى متطلبات الترخيص، وبقيت ما تسمى "ضريبة تحسين ملامح البيئة" للحصول على الرخصة، إلا أنه فوجئ بقرار الهدم الإداري.

وفي حي المدارس بالقرية اقتحمت طواقم البلدية بناية المواطن محمد داود محمود وسلمته قرار هدم إداري لطابقين من بنائته السكنية المؤلفة من 4 طوابق.

وأوضح المواطن محمود أن بنائته قائمة منذ عام 2001، وحصل حينها على ترخيص لبناء طابق وتسوية، وحاول الحصول على التراخيص اللازمة للطابقين إلا أن البلدية فرضت عليه مخالفة بناء قيمتها 200 ألف شيكل، وينهي دفع أقساطها عام 2019.

وأضاف أن أبناءه إياد وأحمد يعيشان في الطابقين الثالث والرابع مع أسرهم المكونة من 10 أفراد.

أوامر هدم إدارية لمساكن في حي الثوري - بلدة سلوان:

في يوم الثلاثاء الموافق 2016/03/15 اقتحمت طواقم بلدية الاحتلال منزلين لعائلة أبو سلوم في حي الثوري ببلدة سلوان، وسلمتهما أوامر "هدم إدارية" بحجة البناء دون ترخيص، حيث اقتحمت تلك القوات حي الثوري وقامت بتصوير شوارعه وبعض منشآته، وسلمت أوامر هدم إدارية للمواطنين إسماعيل أبو سلوم ومحمد حمزة أبو سلوم.

وأوضح أحمد أبو سلوم أن طواقم بلدية الاحتلال سلمت إخطارات الهدم لشقة إسماعيل أبو سلوم وهي ضمن بناية سكنية مكونة من 3 طوابق، ولمنزل محاذٍ يعود لابن شقيقه محمد، بحجة البناء دون ترخيص، لافتاً أن المنزلين قائمين منذ عام 1995، ودفعت العائلات الآلاف الشواغل "مخالفات بناء" ولطواقم المحامين والمهندسين دون جدوى.

وتبلغ مساحة شقة إسماعيل ابو سلوم 100 متر مربع، ويعيش فيها 7 أفراد، أما شقة محمد فتبلغ مساحتها 45 مترا مربعا ويعيش فيها 4 أفراد.
وفي حي عين اللوزة ببلدة سلوان اقتحمت قوات الاحتلال منزل المواطن سامي خضر الرجي واعتلوا سطحه، بحجة إلقاء الحجارة.

حفريات وتشققات في المساكن

تشققات جديدة تهدد منازل سكان حي وادي حلوة ببلدة سلوان:

في 2016/03/13 ظهرت تشققات جديدة في جدران العديد من منازل وشوارع حي وادي حلوة ببلدة سلوان، بسبب الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفل الحي منذ سنوات.
هذا وظهرت تشققات وتصدعات في مناطق جديدة في منازل الحي وشوارعه، مع اتساع التشققات القديمة، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على السكان، يتزامن ذلك مع ازدياد عمليات إخراج الأتربة بكميات كبيرة من تلك الحفريات.
هذا وتحدث تشققات كبيرة في شارع وادي حلوة الرئيسي – ويعتبر أحد الشوارع الرئيسية في بلدة سلوان- تقوم البلدية بإخفاء التشققات بشكل سريع دون الكشف عن أسبابها.
وأوضح المواطن محمد داوود صيام أن 6 عائلات تعيش في "حوش الشيخ داوود" وقد ظهرت تصدعات وتشققات في جدران منازلها وسطحه، بسبب أعمال الحفر المتواصلة أسفلها.
وأضاف صيام أن اصوات الحفر بالأدوات الكهربائية تسمع على مدار الساعة، وكلما زادت عمليات الحفر كلما زادت التشققات في الجدران.
وقال صيام: "منازلنا أصبحت غير آمنة، ونعيش في قلق خاصة على أطفالنا بسبب هذه التشققات"، مطالباً بإيقاف أعمال الحفر والشق التي تخدم الاهداف الاسرائيلية دون الاهتمام بحياة السكان.

وأوضح أحمد قرايين عضو لجنة حي وادي حلوة ان سلطات الاحتلال بدأت بأعمال حفر الأنفاق أسفل الحي منذ عام 2007، وبعد توجه السكان للمحاكم الإسرائيلية تمكنوا من استصدار أمر احترازي لوقف العمل أسفل منازلهم لمدة 14 شهرا، وبعدها تمكن السكان من استصدار قرار يسمح للجهات الإسرائيلية بأعمال الحفر بشرط عدم تشكيل أي خطورة على حياتهم، لكن ما يحدث في الحي هو "عمليات حفر وشق متواصل" دون الأخذ بعين الاعتبار سلامة السكان.
وأوضح أن سكان حي وادي حلوة يعانون من الانهيارات والتشققات الدائمة في منازلهم والشوارع بسبب الحفريات الإسرائيلية أسفل حيهم، خاصة في فصل الشتاء، حيث انهم يعتبرونه "موسم

الانهيارات"، وتحاول الجهات الإسرائيلية المختلفة من سلطة الطبيعة وسلطة الآثار وجمعية العاد الاستيطانية وشركة جيحون للمياه التنصل من مسؤوليتها من أي عمليات حفر أسفل الحي.

توسع استيطاني

أعمال توسعة جديدة تشهدها المنطقة الصناعية " بنيامين " على أراضي قرية جبع شمال مدينة القدس

تشهد المنطقة الصناعية " بنيامين " الجاثمة على أراض المواطنين في قريتي جبع ومخماس شمال المدينة المقدسة سباقاً محموماً مع الزمن، وذلك بهدف كسب الوقت في تهويد ما يمكن تهويده من الأراضي الفلسطينية خدمةً للمشروع الاستيطاني الكبير في المنطقة. يذكر انه ومن خلال المتابعة الميدانية لباحث مركز أبحاث الأراضي في موقع الانتهاك، فان أعمال التجريف تتركز تحديداً في الجهة الجنوبية الشرقية من تلك المنطقة الصناعية، حيث جرى تسوية ما لا يقل عن 25 دونماً تقع داخل نطاق المنطقة الصناعية، وعلى ما يبدو أن الاحتلال الإسرائيلي يخطط في إنشاء مصانع جديدة داخل تلك المنطقة المستهدفة. يذكر ان حكومة الاحتلال الحالية ذات الطابع اليميني المتطرف تخطط الى تكريس واقع مدينة القدس الكبرى، عبر إغراق المنطقة بالتجمعات الاستيطانية مع تنفيذ شبكة طرق واسعة في محيط غلاف القدس، بالإضافة الى إقامة بنية تحتية متطورة وبناء المناطق الصناعية هنا وهناك بهدف إنعاش المنطقة صناعياً خدمة لمصالح الاحتلال هناك.



المنطقة الصناعية الاستيطانية " بنيامين " وأعمال التوسع جارية

دعم مطلق من حكومة الاحتلال:

يشار الى ان المنطقة الصناعية " بنيامين " كان لها نصيب من العطاءات المتعلقة بالبنية التحتية، فخلال العامين الماضيين تم طرح عطاء لبناء أربعة مصانع إسرائيلية بالإضافة الى الإعلان عن مخطط تفصيلي تنظيبي لتلك المنطقة، شمل توسعة المخطط الهيكلي للمستعمرة وإنشاء مناطق خضراء وطرق ومرافق عامة مما يكفل توسعة منطقة " بنيامين " مستقبلاً لخلق واقع على الأرض، ولتصبح تلك المنطقة محط جذب الاستثمارات خاصة أنها تقع بمحاذاة منطقة القدس، وتمتاز بوجود امتيازات عديدة في الضرائب والخدمات والتسهيلات التي يقدمها الاحتلال لها بهدف إنجازها وتطويرها. تجدر الإشارة الى ان المناطق الصناعية الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية والقدس الشريف يعطى لها أولويات خاصة في التطوير وتمتاز بدعم لمنتجاتها وتسهيلات خاصة في الضرائب والتنقل، وهذا بدوره كان كفيل في وجود عدد من المناطق الصناعية في الضفة الغربية.

تلويث البيئة:

بالتوازي مع ذلك، فان تلك المصانع لا تطبق الشروط الصحية والبيئية المتبعة عالمياً في طرق التخلص من النفايات سواء أكانت الصلبة منها أو حتى السائلة، حيث يرى الاحتلال ان تلك المصانع تقع خارج حدود دولة الاحتلال وبالتالي لا يطبق عليها تلك الشروط البيئية، فتلاحظ قيام تلك المصانع في ضخم نفاياتها السائلة بطرق غير صحيحة و تشكل تهديد حقيقي على البيئة الفلسطينية، وهذا موجود بالفعل في المنطقة الصناعية " بنيامين " والتي تضخ كميات كبيرة من المخلفات السائلة باتجاه الأودية في قرية مخماس، لتسير تلك المخلفات بعدها مسافة تزيد عن 2 كيلومترا تاركة وراءها كوارث بيئية تؤثر على التنوع البيئي والزراعي هناك. يذكر أن المنطقة الصناعية " بنيامين " تحتضن عدداً كبيراً من المجمعات التجارية الاحتلالية بالإضافة إلى عدد من المصانع والتي من أبرزها مصنع المطاط، مصنع المنظفات، ومصنع للأثاث، حيث تأسست في بداية عام 1991م على أراض قريتي جبع ومخماس شمال مدينة القدس المحتلة.

مخططات استعمارية

القدس: مخطط لمنتزه مقابل مخطط سكني قرب مستوطنة "راموت"

في 31 آذار 2016م تعمل بلدية الاحتلال في القدس على الدفع بمخطط لإقامة منتزه على التلة المجاورة لمستوطنة 'راموت' فإن ما تسمى 'سلطة أراضي إسرائيل' ودائرة التخطيط في وزارة المالية تعملان على الدفع بمخطط لبناء حي استيطاني في المنطقة ذاتها. وجاء أن مخطط البناء في التلة ذاتها يشتمل على 1435 وحدة سكنية، إضافة إلى مناطق تجارية. في المقابل، تدعي منظمات تعنى بالبيئة، تعارض المخطط، أن التلة هي آخر التلال في القدس والتي تحتوي على تنوع بيئي غير عادي، ولذلك يجب الحفاظ عليها. كما يدعي خبراء أنه بسبب الأعمال الجارية في المنطقة، فقد تحولت التلة إلى محمية لحيوانات كثيرة بينها الثعالب والغزلان والضباع والقنافذ وغيرها. يذكر أنه رغم معارضة مخطط البناء المذكور، فقد تمت المصادقة عليها في تشرين الثاني الماضي من قبل لجنة التخطيط الخاصة للسكن. كما صادقت ما تسمى 'اللجنة المحلية للتخطيط والبناء'، يوم 2016/03/30م، على انضمام بلدية الاحتلال إلى مخطط لتحويل التلة إلى منتزه، وذلك في مواجهة مخطط وزارة المالية.

القدس المحتلة: المصادقة على بؤرة استيطانية جديدة بجبل المكبر



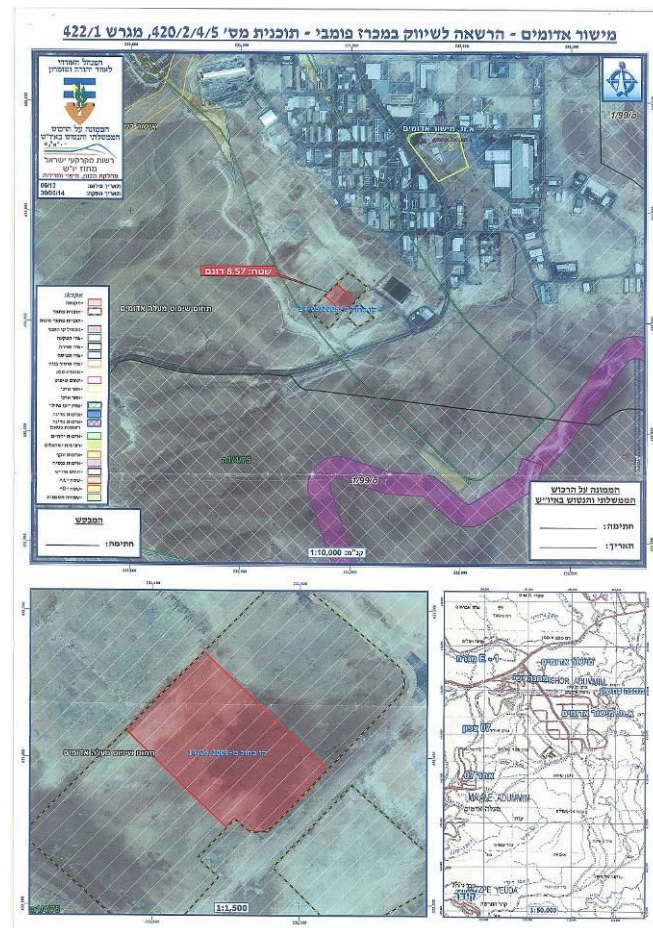
في 30 آذار 2016م صادقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال بالقدس، على مخطط يحمل الرقم 152552 وذلك لإقامة بؤرة استيطانية جديدة مؤلفة من 18 وحدة سكنية استعمارية في جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة.

وتقرر أيضا أن يبني المستوطنون في هذه البؤرة كنيس من دون تدخل بلدية الاحتلال. وبادرت إلى هذا المخطط الاستيطاني جمعية 'إلعاد' الاستيطانية من خلال شركة تابعة لها باسم 'لوييل إنفيستمنت'.

وموقع البؤرة عبارة سيكون ملحق لمبنى تم الاستيلاء عليه قبل بضع سنوات، ويتواجد فيها حراس من قبل جمعية 'إلعاد' منذ العام 2012. وبمصادقة بلدية القدس على هذه الخطة، فإنها عمليا تشرعن المبنى الذي تم تشييده بصورة غير قانونية ومن دون تصريح بناء. وقال أفيغ تارسكي، محقق من جمعية 'عير عميم' المناهضة للاحتلال والاستيطان في القدس، إن 'بلدية القدس تعانق جمعية إلعاد وهما معا تلحقان ضررا بنا جميعا. ومستوطنة كهذه هي حاجز آخر أمام تسوية سياسية عادلة تحتاجها القدس وإسرائيل'.

مخططات استعمارية في "مستعمرة معاليه ادوميم" خلال شهر آذار 2016م:

المستعمرة الإسرائيلية	التاريخ	مساحة الأراضي / دونم	الجهة المعتدية	خطة رقم	وضع الخطة	ملاحظات
ميشور ادوميم ميشور ادوميم	2016/03/30	8.75	مسؤول أملاك الحكومة	طرح عطاء رقم 2016/29 خطة رقم 420/2/4/5	تمت الموافقة	تأجير قطعتي ارض تجارة وخدمات أخرى لبناء مناطق صناعية "استئجار الأراضي سيكون لمدة 49 سنة مع إمكانية التمديد لـ 49 سنة أخرى
		98.5		طرح عطاء رقم 2016/59 مخطط 420/2/2/2	تمت الموافقة	لتوقيع عقد لمدة 3 سنوات مع إمكانية التمديد لسنة



مخطط رقم 420/2/4/5

اعتداءات مستعمرين

إصابة مقدسي برضوض بعد اعتداء مجموعة من المستوطنين عليه:

أصيب المواطن أحمد محمد بدر 40 عاماً، صباح يوم الجمعة الموافق 2016/03/11م، برضوض في مختلف أنحاء جسده، بعد اعتداء مجموعة من المستوطنين عليه أثناء قيامه بعمله في حديقة الجرس بالقدس الغربية.

وأوضحت عائلة بدر أن 5 مستوطنين تتراوح أعمارهم بين (20-30 عاماً) كانوا يتواجدون في حديقة الجرس بالقدس الغربية، وبينما كان المواطن بدر على رأس عمله في الحديقة ووجهوا الشتائم للرسول عليه السلام وللعرب، وبعد دقائق قاموا بمهاجمته والاعتداء عليه بالضرب المبرح. وأضافت العائلة أن المواطن بدر أصيب برضوض مختلفة في منطقة الكتف والظهر وقدميه، وحضرت الشرطة الإسرائيلية إلى المكان وقامت بأخذ إفادته ودُقل إلى المستشفى بسيارة الإسعاف لتلقي العلاج.

ولفتت عائلة بدر أن هاتفه المحمول سقط منه خلال الضرب وقام المستوطنون بسرقة منه. وأوضحت العائلة أنه كان برفقة أحد زملائه في العمل، ولدى مهاجمته من قبل المستوطنين تمكن زميله من الابتعاد وابلغ الشرطة والإسعاف، وخلال ذلك تعرض بدر للضرب المبرح وتمكن المستوطنون من الفرار قبل وصول الشرطة.

وأضافت عائلة بدر أن أحمد قام بتقديم شكوى رسمية إلى مركز شرطة "تل بيوت" بالقدس الغربية. الشاب بدر هو من سكان بلدة سلوان، وهو أب لثلاثة أبناء.

الاعتداء على الأماكن الدينية

اقتحامات المسجد الأقصى خلال شهر آذار 2016م:

- 2016/03/01 شرطة الاحتلال سمحت لعشرات المستوطنين منذ ساعات الصباح باقتحام المسجد الأقصى وسط حماية منها.
- 2016/03/02 عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى على عدة دفعات من الساعة السابعة صباحاً .
- 2016/03/03 منعت قوات الاحتلال المواطنين من الدخول للمسجد الأقصى بينما سمحت لعشرات المستوطنين بالدخول.
- 2016/03/06 جدد المستوطنون اقتحاماتهم للمسجد الأقصى وسط حماية الشرطة ورجال المخابرات.
- 2016/03/07 منعت قوات الاحتلال المرباطات من الدخول للمسجد الأقصى والسماح للمستوطنين بالدخول.
- 2016/03/09 سمحت قوات الاحتلال لعشرات المستوطنين بالدخول إلى المسجد الأقصى من باب المغاربة والتجوال في المسجد .
- 2016/03/10 عشرات المستوطنون اقتحموا المسجد الأقصى على عدة دفعات من الساعة السابعة صباحاً .
- 2016/03/13 شرطة الاحتلال تواصل منعها للمرباطات من الدخول للمسجد الأقصى الذين تصنفهم ضمن ما تسمى بقاءتها السوداء على حد تعبيرها.
- 2016/03/14 شرطة الاحتلال تمنع عدد من المواطنين من الدخول للمسجد الأقصى وتحقق معهم ، وتسمح لعشرات المستوطنين باقتحام المسجد.
- 2016/03/15 قوات الاحتلال تدقق في بطاقات المواطنين على أبواب المسجد الأقصى بينما تسمح لعشرات المستوطنين باقتحام المسجد.
- 2016/03/16 منعت قوات الاحتلال المرباطات من الدخول للمسجد الأقصى والسماح للمستوطنين بالدخول.
- 2016/03/20 المستوطنون يجددون اقتحاماتهم للمسجد وسط حماية الشرطة ورجال المخابرات الإسرائيلية.
- 2016/03/21 قوات الاحتلال تسمح لعشرات المستوطنين بالدخول إلى المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة والتجوال في المسجد .

- 2016/03/22 الاحتلال يمنع المواطنين من الدخول للمسجد الأقصى ويسمح لعشرات المستوطنين بالدخول.
- 2016/03/23 منعت قوات الاحتلال المرباطات من الدخول للمسجد الأقصى والسماح للمستوطنين بالدخول.
- 2016/03/24 عشرات المستوطنون اقتحموا المسجد الأقصى على عدة دفعات من الساعة السابعة صباحاً.
- 2016/03/27 المستوطنون يجددون اقتحاماتهم للمسجد وسط حماية الشرطة ورجال المخابرات الإسرائيلية.
- 2016/03/28 قوات الاحتلال تسمح لعشرات المستوطنين بالدخول إلى المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة والتجوال في المسجد.
- 2016/03/29 المستوطنون يجددون اقتحاماتهم للمسجد وسط حماية الشرطة ورجال المخابرات الإسرائيلية.